عرض نقدى لكتاب
نحو إحياء علم الإقتصاد

Paul Ormerod : The Death of Economics
(Faber and Faber, London, 1994)

اعداد : د. إبراهيم العيسوى *

من الشائع أن يوجه مفكرو التنمية عموماً، والمشتغلون بصناعة السياسات الاقتصادية والتنموية في الدول النامية علي وجه الخصوص، الكثير من الانتقادات لعلم الاقتصاد الغربى، وأن يتهموه بالعجز عن تفسير سلوك الاقتصادات النامية؛ وبالفشل في تقديم حلول ناجحة لمشكلاتها. وهذا ليس بالأمر الغريب بالطبع. فالنظريات الاقتصادية التي تدرس في جامعات الدول النامية والتي يتعلمها أبناء الدول النامية فى الجامعات الغربية هى نتاج فكر غربى فى المقام الأول. كما أن علم الاقتصاد الغربى لم ينشأ استجابة لاحتياجات الدول النامية، وإنما نشأ وتطور فى أحضان مجتمعات رأسمالية صناعية تختلف المشكلات الاقتصادية التى تواجهها اختلافا بيناً عما تواجهه المجتمعات النامية من مشكلات.

ولا جدال فى أن المراحل المبكرة لتطور علم الاقتصاد الغربى قد شهدت معالجات جيدة لبعض المشكلات المهمة من منظور التنمية مثل مشكلات النمو والتوزيع، وذلك فى إطار الاقتصاد السياسى الكلاسيكى. غير أن المراحل التالية لتطور هذا العلم على أيدى الاقتصاديين النيوكلاسيكيين وثورتهم الحدية وتجديداتهم المنهجية بإدخال الرياضيات فى المعالجات الاقتصادية قد جعلت الاهتمام بهذه القضايا ينحسر، ويتحول إلى قضايا أخرى مثل الكفاءة فى تخصيص الموارد والتوازن والتقلبات الدورية. وبالرغم من أوجه القصور العديدة فى تناول علم الاقتصاد الغربى لهذه القضايا إلا أن الافتراض الأساسى الذى سيطر طويلاً على معظم الدوائر الاقتصادية التقليدية فى الشمال والجنوب على السواء هو أنه لا يوجد خلل جوهرى فى معالجة علم الاقتصاد الغربى لهذه القضايا فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

* مستشار بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة.

وهذا هو الافتراض الذى يتصدى بول أورميرود لدحضه فى كتابه القيم الذى حمل عنواناً لا يخلو من الإثارة، وهو «موت علم الإقتصاد». فالكتاب يوجه نقداً ثاقباً لعدد من الافتراضات الأساسية والنظريات الشائعة فى علم الاقتصاد الغربى، موضحاً أنها تعجز عن تقديم تفسيرات واقعية وحلول ملائمة للمشكلات التى تعانيها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فضلاً عن عجزها عن التوصل إلى تنبؤات ذات مصداقية معقولة فيما يتعلق بالسلوك المستقبلى للكثير من المتغيرات الاقتصادية.

وهذا الكتاب مهم من زاويتين. الزاوية الأولى : هى طبيعة التكوين العلمى والثقافى والعملى لمؤلف الكتاب. والزاوية الثانية : هى خطورة الموضوعات التى يتناولها الكتاب والأهمية البالغة لما يقدمه من اقتراحات لإحياء علم الاقتصاد.

أما عن مؤلف الكتاب، فهو اقتصادى محترف يجمع بين أربع صفات يندر أن تجتمع لكاتب اقتصادى. **أولها** : الدراسة التقليدية لعلم الاقتصاد فى جامعتين من أعرق الجامعات الإنجليزية، وهما جامعتا اكسفورد وكمبريدج. **وثانيها** : الممارسة الأكاديمية من خلال عمله أستاذاً زائراً بجامعتى لندن ومانشستر. **وثالثها** : الممارسة العملية للبحث الاقتصادى من خلال عمله لسنوات عديدة رئيساً لوحدة التقييم الاقتصادى بمركز «هنلى» للتنبؤ. **ورابعها** : المعايشة الفعلية للواقع الاقتصادى، حيث أن المؤلف رجل أعمال ناجح. ومما يضاعف من أهمية هذا الكتاب وما ورد فيه من وجهات نظر انتقادية حادة لعلم الاقتصاد الغربى أن كاتبه ليس من أهل اليسار الرافضين للرأسمالية كنظام اقتصادى، ومن ثم فليس من السهل تجاهل وجهات نظره بدعوى أنها مجرد وجهات نظر أيديولوجية.

وإذا انتقلنا إلى موضوع الكتاب، فإنه بلا شك من الموضوعات الخطيرة. فهو يتناول عدداً من الافتراضات الأساسية والمقاربات المنهجية الشائعة فى علم الاقتصاد تناولاً نقدياً، وذلك انطلاقاً من رؤية اجتماعية شاملة، واستناداً إلى فهم دقيق للتطورات المنهجية التى أحدثت ثورة فى عدد من العلوم الأخرى كالفيزياء والأحياء والعلوم السلوكية، وإلى تصور واضح لكيفية الاستفادة منها فى إصلاح علم الاقتصاد. ومن أسف أن عنوان هذا الكتاب لا يعبر بصورة دقيقة عن محتواه الفعلى، بل إنه قد يؤدى إلى انطباع مغاير تماماً حول الرسالة التى يتضمنها الكتاب. ويبدو أن اعتبارات الإثارة قد تغلبت على اعتبارات الدقة فيما يتعلق باختيار عنوان الكتاب. فهو ليس كتاباً فى تأبين علم الاقتصاد. كما أنه ليس مجرد رسالة لشرح مثالب هذا العلم وبيان المأزق الذى وقع فيه. وبالرغم من أن الكتاب يشرح فى استفاضة أوجه القصور والخلل فى عدد من الافتراضات والنظريات الاقتصادية الأساسية والأكثر شيوعاً، إلا أنه لم يتوقف عند النقد السلبى، بل إنه تجاوزه

بتسليط الأضواء على عدد من التوجهات المنهجية الجديدة الكفيلة بإخراج علم الاقتصاد من أزمته.

ومن هنا فإن الكتاب يحمل رسالة تحذيرية وتفاؤلية فى آن واحد، فجواها أن انقاذ علم الاقتصاد من محنته الراهنة أمر ممكن، وأن الشرط الأساسى للبدء فى عملية الانقاذ هو أن يغير الاقتصاديون نظرتهم إلى عالم الاقتصاد الواقعى. ونقطة البدء هنا هى إزالة الحواجز الفكرية والمتاريس الأيديولوچية التي حالت بين الاقتصاد وبين فهم الواقع الاقتصادى كما هو قائم فعلاً. ومعنى ذلك أن يقلع الاقتصاديون عن التبريرية وعن الباس الواقع ثوب الرشد الاقتصادى، وأن يركزوا جهودهم بدلاً من ذلك على التفسير والكشف عن أسباب مافى الكيانات الاقتصادية الرأسمالية وفى آلياتها من غياب للرشد ونزوع إلى الظلم واتجاهات أصيلة لعدم الاستقرار.

وحسبما يرى مؤلف هذا الكتاب - وأنا معه فى ذلك - فإن علم الاقتصاد المعاصر يعانى أزمة حادة. **وهذه الأزمة عبارة عن أزمة اغتراب مركبة. فعلم الاقتصاد المعاصر مغترب ومعزول بأكثر من معنى**، وذلك على النحو التالى :

فهو مغترب، **أولاً** : بمعنى أنه قد ابتعد كثيراً عن جذوره التاريخية فى أواخر القرن الثامن عشر وفى معظم القرن التاسع عشر، عندما كان يطلق عليه «الاقتصاد السياسى»، وعندما كان الاقتصاديون الاقدمون يتصدون لمعالجة المشكلات الجوهرية لمجتمعاتهم كما هى دون إضاعة الجهود والوقت فى تبرير وتزيين النظام القائم. وعلم الاقتصاد مغترب، **ثانياً** : بمعنى أن منهجية التحليل الاقتصادى المعاصر قد أصبحت معزولة عن السياق المجتمعى الذى تعمل فيه القوى الاقتصادية، حيث انحبس التحليل الاقتصادى فى قوقعة «الاقتصادوية» مهملاً أو مهمشاً دور الاعتبارات السياسية والاجتماعية والأخلاقية فى تشكيل السلوك الاقتصادى.

ويلاحظ **ثالثاً** : أن علم الاقتصاد مغترب بمعنى أنه فى عزلة عن التطورات المنهجية التى طرأت على عدد من العلوم الأخرى، وبخاصة العلوم الطبيعية التى يطمح علم الاقتصاد إلى التمتع بما لها من رصانة وموضوعية أو «علمية». ومن أبرز هذه التطورات المنهجية ما يلى :

١- التعامل مع الظواهر الكلية علي أنها نظم أو أنساق تعمل وفق آليات خاصة بها، وعلى أن سلوك النظام فى مجموعه ليس مجرد حاصل جمع عددى لسلوك الوحدات الجزئية التى يتألف منها.

٢- التعامل مع بعض النظم المعبرة عن ظواهر كلية على أنها نظم مركبة أو معقدة، غير خطية وديناميكية فى المقام الأول. ويتصل بذلك الاستفادة من نظرة الفوضى (Chaos) ونظرية الكارثة (Catastrophe) فى التعبير عن السلوك غير الخطى لهذه النظم، وفى فهم التغيرات التى تطرأ عليها.

٣- التعامل مع الاختلالات أو الاضطرابات التى تعترى بعض النظم الطبيعية على أنها سمات أو نزعات أصيلة لهذه النظم بفعل قوى كامنة فيها، وليس على أنها مجرد انحرافات عارضة عن وضع توازنى أمثل.

وترتيباً على ما تقدم، يصبح الخروج بعلم الاقتصاد من أزمته مرهوناً بوضع حد لاغترابه وعزلته، وذلك بالسير فى ثلاثة اتجاهات فى نفس الوقت :

الاتجاه الأول : يتمثل فى التخلى عن كثير من الافتراضات والنظريات التى انطوت على التبرير أكثر مما استهدفت التفسير والعلاج. وقد بين الكاتب فساد عدد من الافتراضات الشهيرة مثل فرض الرشادة الاقتصادية، وفرض النزوع إلى التوازن، وفرض المنافسة الكاملة، وفرض العلم الكامل وفرض غياب اللايقين، وفرض غياب الأسواق المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجه الكاتب نقداً عنيفاً لعدد من النظريات الرئيسية فى علم الاقتصاد مثل نظرية التوازن العام وأمثلية باريتو المتفرعة عنها، ونظرية التوقعات الرشيدة، وبعض النظريات الشهيرة فى تفسير البطالة والتضخم. كما فند الكاتب الدعاوى التقليدية حول آليات السوق الحر وحول الغياب المفترض أو المنصوح به لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى. كما قدم الكاتب قراءة جديدة لآدم سميث ومقولته المشهورة حول اليد الخفية موضحاً عدم توافر الافتراضات الفلسفية أو الأخلاقية التى اشترط آدم سميث وجودها كى يؤدى عمل آليات السوق وسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع.

أما **الاتجاه الثانى** : الذى يتعين السير فيه لإحياء علم الاقتصاد، فهو يتمثل فى النظر إلى الظواهر والتصرفات الاقتصادية فى سياقها التاريخى والمجتمعى. ويترتب على ذلك ضرورة التسلح بنظرة شاملة فى تفسير وعلاج المشكلات الاقتصادية، ومن ثم ضرورة العناية بالعوامل التاريخية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية والمؤسسية. ويتصل بذلك أيضاً أن قدره علم الاقتصاد على فهم وعلاج المشكلات الاقتصادية المعاصرة تقتضى من الاقتصاديين الإلمام بحقائق العالم المعاصر وما طرأ عليه من تطورات. وقد ناقش الكاتب عدداً من هذه التطورات منها ثورة المعلومات وتكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة التى فتحت الباب أمام الكثير من الشركات للأخذ بنظم مرنة للإنتاج تسمح بوفورات التنوع الكبير فى

تشكيلة المنتجات (Economies of Scope) عند أحجام للوحدات الانتاجية أصغر كثيراً مما كان سائداً فى ظل نظام الانتاج الكبيرة (Mass Production). ومنها أهمية التخطيط الاستراتيجى للشركات الكبرى سعياً وراء تعظيم ربح الشركة ونموها على المدى البعيد. ومنها التوسع فى مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمار فى البشر. ومنها التحول من مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم القدرة التنافسية فى مجال التجارة الخارجية.

أما **الاتجاه الثالث** الذى ينصح الكاتب بأن يسلكه الاقتصاديون لانقاذ علم الاقتصاد من أزمته، فهو يتمثل فى هجر المفهوم الآلى للاقتصاد وهجر مفهوم التوازن المصاحب له، والنظر إلى الكيان الاقتصادى على أنه كائن حى شديد التعقيد، يتحرك بفعل تفاعلات مركبة وتأثيرات متبادلة بين المتغيرات الاقتصادية التى تسلك سلوكاً غير خطى فى معظم الأحيان. وبمقتضى هذه النظرة ينبغى توقع أنه عندما يتعرض النظام الاقتصادى لصدمة قوية، فإنه يمكنه ليس فقط الدوران حول نقطة معينة، وهى نقطة التوازن التقليدية، بل يمكنه أيضاً القفز من نقطة ما إلى نقطة أخرى بعيدة عنها حيث يستقر عندها، و/أو يدور حولها إلى حين حدوث صدمة أخرى قوية تدفع به إلى موقع جديد، وهلم جرا . . كما يدعونا الكاتب إلى التدقيق الشديد فى وصف الظروف أو الشروط الابتدائية التى ينطلق منها النظام الاقتصادى، حيث أن فروقاً ضئيلة فى هذه الشروط يمكن أن تفضى إلى فروق ضخمة فى رد فعل النظام الاقتصادى لتغير ما فى السياسات الاقتصادية.

وجملة القول إن هذا الكتاب جدير بالقراءة من جانب الاقتصاديين، وذلك لما فيه من استثارة مستحبة للفكر حول الأسس الفلسفية والقواعد المنهجية لعلم الاقتصاد المعاصر، ولما يحمله من اقتراحات بناءة من أجل زيادة قدرة هذا العلم على فهم وتفسير وعلاج المشكلات الاقتصادية المعاصرة. وإذا كان الكاتب قد اختار فحص علم الاقتصاد من زاوية مدى قدرته على تناول القضايا الاقتصادية للمجتمعات الصناعية المتقدمة، فإن الكثير مما احتواه هذا الكتاب مفيد أيضاً فى مراجعة مدى صلاحية علم الاقتصاد المعاصر للتصدى للمشكلات الاقتصادية للدول النامية وفى البحث عن سبل تطوير وتوظيف هذا العلم بصورة أفضل لخدمة قضايا التنمية.

من أخبار الجمعية

١- عقدت الجمعية مؤتمرها العلمى الثالث فى بيروت خلال الفترة من ١٤ إلي ١٦ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٥ وكان موضوعه « الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة ». ويعكف الدكتور محمد محمود الإمام حالياً على اعداد أعمال هذا المؤتمر للنشر فى كتاب ، وذلك فضلاً عن اعداد تقرير موجز عن المؤتمر للنشر فى مجلة « بحوث اقتصادية عربية ».

٢- تتابعت إصدارات كراسات بحوث اقتصادية عربية خلال عام ١٩٩٥ . فقد صدر العدد الثالث فى أغسطس/ آب ١٩٩٥ بعنوان « التنمية البشرية والقيم الاجتماعية والثقافية » تأليف د. منير بشور . كما صدر العدد الرابع فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥ بعنوان « التغير فى قواعد اتخاذ القرارات على المستوى الكلى (الاجمالى) المحلى » تأليف د. عبد المنعم السيد على . وأخيراً صدر العدد الخامس فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٥ بعنوان « قضايا البيئة والأمن الغذائى وتأثيراتها على مجهودات التنمية فى الوطن العربى » من تأليف د. عبد الصاحب العلوان.

٣- عقد الاجتماع الثالث للجمعية العمومية فى ١٦ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٥ فى بيروت. وقد تمت الموافقة على التقرير المالى والميزانية التقديرية على أن يقوم مجلس الادارة الجديد بإعادة النظر فيها وتثبيت عناصرها بطريقة أكثر تدقيقاً كما تم توجيه الشكر إلى مجلس الادارة السابق على نشاطه خلال الفترة الماضية.

وتم انتخاب مجلس ادارة جديد مكون من (بالترتيب الأبجدي للأسماء) :

١- د. إبراهيم العيسوى	٢- د. جلال أمين	٣- د. شفيق الأخرس
٤- د. طاهر كنعان	٥- د. عزام محجوب	٦- د. على خليفة الكوراي
٧- د. محمد الأطرش	٨- د. مهدى الحافظ	٩- د. هشام البساط

٤- عقد مجلس الادارة الجديد أول جلسة له بعد انتخابه فى ١٧نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٥ فى بيروت ، وتم فى هذه الجلسة انتخاب اللجنة التنفيذية للجمعية ، وذلك على النحو التالى :

١- د. شفيق الأخرس	رئيساً
٢- د. عزام محجوب	نائباً للرئيس
٣- د. إبراهيم العيسوى	أميناً عاماً
٤- د. هشام البساط	أميناً للصندوق
٥- د. جلال أمين	عضواً

٥- عقدت اللجنة التنفيذية الجديدة للجمعية أول اجتماع لها فى القاهرة فى ١٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥ ، وقد انتهت اللجنة إلي ما يلى :

(أ) التأكيد على أهمية تحويل الجمعية إلى مؤسسة نشيطة وقابلة للاستمرار بقواها الذاتية . ويترتب على ذلك ضرورة السعى لتوفير التمويل اللازم للنشاط الجارى من العائد على صندوق يجرى تكوينه من حصيلة التبرعات التى تعهد كل من السيد رئيس الجمعية والسيد أمين الصندوق بالقيام بحملة واسعة من أجل جمعها ، وذلك فضلاً عن اشتراكات الأعضاء ومقابل القيام بأبحاث تعاقدية لصالح بعض الجهات ، ومقابل رسوم الاشتراك فى مؤتمرات وندوات الجمعية وما إليها.

(ب) توفير مقر مستقل للجمعية وتوفير هيكل ادارى دائم لها. (واعتباراً من أول مارس تم الانتقال بالفعل إلى المقر الجديد وعنوانه بالغلاف الداخلى).

٦- سوف يتم « الشروع فوراً » فى اعداد وتنفيذ برنامج عمل مباشر لسنة ١٩٩٦ . ويتضمن برنامج ١٩٩٦ العناصر التالية :

١) تنفيذ ٤-٥ مشروعات بحثية ، وذلك من خلال نظام المنح البحثية الذى سوف تعلن الجمعية عن تفاصيله للأعضاء فى أقرب فرصة.

٢) تنظيم ندوتين إحداهما حول قضية الخصخصة ، والأخرى حول قضية الأسواق المالية.

٣) عقد المؤتمر العلمى الرابع للجمعية فى أواخر عام ١٩٩٦ ، مع تحديد موضوعه فى ضوء اقتراحات أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

٤) إصدار عددين من مجلة « بحوث اقتصادية عربية » فى صورتها المطورة التى يعكف على بلورتها حالياً رئيسا تحرير المجلة الجديدين : د. عزام محجوب ود. محيا زيتون ، وذلك علاوة على العدد الرابع الذى تجرى طباعته حالياً.

٥) توسيع نطاق الاعلام عن المجلة من خلال اصدار طبعة جديدة من كل من دليل الجمعية والنشرة التعريفية وكذلك اصدار نشرة فصلية خاصة بالجمعية.

٦) توسيع العضوية من خلال اجتذاب عضوية جديدة من الأفراد والمؤسسات ، ومتابعة سداد الاعضاء لاشتراكاتهم غير المسددة ، وكذلك مناشدتهم سداد اشتراكات السنوات الثلاث القادمة دفعة واحدة لتوفير السيولة اللازمة للجمعية على المدى القريب.

٧) توثيق التعاون العلمى مع الجمعيات والمؤسسات العلمية الشقيقة . وفى هذا الصدد جارى الاتصال مع المؤسسة الثقافية العربية لتمويل بعض أنشطة الجمعية وبخاصة فى مجال النشر .